**الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**

**د. لبنى بهولي**

**أستاذة محاضرة (أ)- كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**جامعة محمد بوضياف المسيلة**

**loubna.bahouli@univ-msila.dz**

**مقدمــــــــــــــــــــــة:**

تمثل الظاهرة الانقلابية وما يتبعها من حكم العسكر وتدخلاتهم أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية بداية من ستينات القرن الماضي، حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيّزاً معتبراً في الحياة السياسية، وحتى بعد التحولات الديمقراطية الحاصلة في هذه الدول عادت الانقلابات العسكرية لتشكل خياراً وارداً من جديد.

وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات التي تتعلق أساسا بأسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتدخل الجيش في العملية السياسية، وكذا قياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية في أغلب هذه الدول وتأثيره عليها من ناحية تحقيق أمنها بكل مستوياته. لذلك ستعنى هذه الورقة بتحليل دور الانقلابات العسكرية في إفريقيا، لاستجلاء أسبابها وحقيقة تأثيرها على أمن الدول في المنطقة. وسيتم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: **كيف تمثل مشكلة الانقلابات العسكرية في إفريقيا تهديدًا لأمن دولها؟.**

 وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها: ـ

* ما هي العوامل التي تؤدي إلى الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟
* ما هي الممارسات التي تقوم بها الجيوش وتمثل مصدرا أساسيا لتهديد أمن الدول في إفريقيا؟
* كيف يكون للأداء السياسي للجيوش في إفريقيا دور في تحقيق أو تهديد أمن دولها؟

**فروض الدراسة**: تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

* تمثل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوافعَ مهمة للانقلابات العسكرية في إفريقيا.
* العلاقات المدنية العسكرية المتشابكة في العديد من البلدان الإفريقية تؤدي إلى زيادة الانقلابات العسكرية والانقلابات العسكرية المضادة بما يشكل تهديدًا لأمن الدول فيها.
* التدخل المباشر وغير المباشر للجيش في وضع السياسات العامة يؤدي إلى المساس بأمن الدول الإفريقية.

**محاور الدراسة:**

أولاً: مفهوم الانقلاب العسكري

ثانيـاً: تاريخ الانقلابات العسكرية في إفريقيا

ثالـثاً: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا

رابعًا: الانقلابات العسكرية كتهديد لأمن الدول في إفريقيا

**أولاً: مفهوم الانقلاب العسكري:**

الانقلاب العسكري "هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش، ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا".[[1]](#footnote-2)

يعرف فاينر الانقلاب بأنه "الإحلال القسري أو الجبري للمـدنيين شـاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة." [[2]](#footnote-3) والانقلاب العسكري يأتي من داخل النظام، وغالبا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيما، أي القوات المسلحة، وينتهي غالبا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلاً.[[3]](#footnote-4)

يشير نونيهال سينج في كتابه **الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية Seizing** **Power: The Strategic Logic of Military Coups** إلى مدى أهمية فهم الانقلابات لأن "محاولات الانقلاب هي الآلية الأساسية لمعظم محاولات تغيير النظام والإطاحة غير النظامية بالقيادة حول العالم". ويحدد سينج ثلاثة أنواع متميزة من ديناميكيات الانقلاب، ولكل منها احتمال مختلف للنجاح، استناداً إلى المكان الذي وقع فيه كل انقلاب داخل المنظمة: انقلاباتٌ يقوم بها كبار الضباط العسكريين، وانقلاباتٌ تقوم بها الرتب الوسطى، وانقلابات هي أقرب للتمرد على مستوى الجنود منخفضي المستوى.[[4]](#footnote-5)

**ثانيـاً: تاريخ الانقلابات العسكرية في إفريقيا:**

تميزت الدول الإفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية. الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحيان عنيفاً حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. فقد كان أول انقلاب عسكري في إفريقيا جنوب الصحراء في طوغو في 13 فيفري 1963، تلا ذلك عدة انقلابات في إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة. [[5]](#footnote-6) وشكلت الفترة من 1966 وحتى عام 1969 فترة انهيار النظم المدنية على يد العسكريين، وظهرت دولة أطلق عليها لقب " دولة مدمنة للانقلابات " كنيجيريا. [[6]](#footnote-7) فقد كان الانقلاب الأول في الكثير من النظم الإفريقية بمثابة مقدمة لسلسلة محاولات الانقلاب والاضطرابات الداخلية وحتى الانقلابات المضادة الناجحة، وتعطي سيراليون وطوغو وبينين وغانا ونيجيريا أمثلة واضحة. فبمجرد وقوع الانقلاب الأول يزيد من احتمال وقوع انقلابات أخرى مضادة أو على الأقل تتعاظم فرص تكرار المحاولات الانقلابية. [[7]](#footnote-8)

يقول توماس جونسون أنه في الفترة 1960-1982 وقـع فـي خمسـة وأربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء اثنين وخمسين انقلاباً ناجحـاً، ومائـة واثنين انقلاباً فاشلاً ومحاولة انقلابية (على أساس أن الانقلاب الناجح هـو الـذي تمكن من تغيير الحاكم في القمة وبقي مسيطراً مدة تزيد عن أسبوع، والفاشل لـم يستمر هذه المدة أو لم يتمكن من التغيير، والمحاولة هي التي كشفت في بـداياتها الأولى من خيوط التدبير والتآمر) وأن ثمانية وثلاثون دولة من هـذه الـدول أي بنسبة 84 %شهدت أشكال أخرى من التدخل العسكري[[8]](#footnote-9).

وحددت دراسة أجراها باحثان أمريكيان، جوناثان باول وكلايتون ثاين، أكثر من 200 محاولة من هذا القبيل في إفريقيا منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. كان نحو نصفها ناجحا - وعرف النجاح بأنها استمرت لأكثر من سبعة أيام. وكانت بوركينافاسو، الواقعة في غرب إفريقيا، هي الأكثر في عدد المحاولات الانقلابية الناجحة، حيث فشلت فيها محاولة واحدة فقط من أصل سبع محاولات انقلاب.[[9]](#footnote-10)

وفيما يلي جدول بأسماء بعض الدول الإفريقية وأهم الانقلابات التي حدثت فيها:

الجدول رقم (01): الانقلابات العسكرية في إفريقيا (1960- 2023)

|  |  |
| --- | --- |
| تاريخ الانقلاب/ التدخل العسكري | الدول |
| 1960 | إثيوبيا |
| 1962 | السنغال |
| 1963 | بنين |
| 1964 | زائير |
| 1965 | بنين- زائير- بوروندي- إفريقيا الوسطى- الجزائر |
| 1966 | بوركينافاسو- نيجيريا- غانا- بوروندي-إفريقيا الوسطى- أوغندا-  |
| 1967 | طوغو- سيراليون- بينين |
| 1968 | الكونغو- سيراليون- مالي |
| 1969 | ليبيا- السودان- الصومال- بنين |
| 1971 | الكونغو- أوغندا- سيراليون |
| 1972 | غانا- مدغشقر- بنين |
| 1973 | سوازيلاند- رواندا |
| 1974 | نيجيريا- بوركينافاسو- إثيوبيا |
| 1975 | نيجيريا- تشاد |
| 1976 | بوروندي |
| 1977 | سيشل- إثيوبيا |
| 1978 | جزر القمر- غانا- موريتانيا |
| 1979 | غانا الاستوائية- غانا- إفريقيا الوسطى |
| 1980 | موريتانيا- ليبيريا- أوغندا- بوركينافاسو- غينيا بيساو |
| 1981 | جمهورية إفريقيا الوسطى- غانا |
| 1982 | بوركينافاسو |
| 1983 | نيجيريا- بوركينافاسو |
| 1984 | غينيا- موريتانيا |
| 1985 | السودان- أوغندا- نيجيريا |
| 1986 | ليسوتو |
| 1987 | غينيا الاستوائية- بوروندي |
| 1989 | جزر القمر- السودان |
| 1990 | تشاد |
| 1991 | مالي- ليسوتو |
| 1992 | سيراليون |
| 1993 | نيجيريا |
| 1994 | غامبيا |
| 1996 | سيراليون- النيجر- بوروندي |
| 1997 | سيراليون |
| 1999 | النيجر- جزر القمر- ساحل العاج |
| 2001 | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| 2002 | ساحل العاج |
| 2003 | إفريقيا الوسطى- غينيا بيساو |
| 2005 | موريتانيا |
| 2006 | تشاد |
| 2008 | غينيا - موريتانيا |
| 2010 | النيجر |
| 2012 | غينيا بيساو- مالي |
| 2013 | مصر- إفريقيا الوسطى |
| 2015 | بوركينافاسو |
| 2017 | زيمبابوي |
| 2019 | الغابون- السودان |
| 2020 | مالي |
| 2021 | تشاد- مالي- غينيا كوناكري |
| 2022 | بوركينافاسو (انقلابين جانفي وسبتمبر 2022) |
| 2023 | السودان- النيجر- الغابون- بوركينافاسو |

**ثالثًا: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا:**

يرى جوناثان باول أن " البلدان الإفريقية لديها ظروف مشتركة تؤدي إلى الانقلابات، مثل الفقر وسوء الأداء الاقتصادي. وعندما يحصل انقلاب واحد في بلد ما، فغالباً ما ينذر ذلك بالمزيد من الانقلابات".[[10]](#footnote-11) فالواقع يشير إلى العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى التورّط المباشر وغير المباشر في العملية السياسية في الدول الإفريقية الأمر الذي يعني أن هذه الظاهرة تستوجب النظر إليها في ضوء العوامل البيئية المحيطة بها، بكل ما تتسم به من تداخلات وتعقيدات. فلا ينبغي اختزالها في عامل بعينه، أو مجموعة محددة من العوامل، غير أن هناك اختلافا حول مدى تأثير كل واحد من هذه العوامل عند محاولة تفسير التدخلات العسكرية. [[11]](#footnote-12)

1. **العوامل السياسية:**

إن العوامل الأكثر أهمية للتدخل العسكري في الحكم هي بالأساس عوامل سياسية تعكس البيئة المؤسسية والسياسية للمجتمع وليس الخصائص الاجتماعية أو التنظيمية للمؤسسة العسكرية. [[12]](#footnote-13) ولأن السلطة السياسية الإفريقية تميزت باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية، وعدم إمكانية تغيير الحكومة بطريقة ديمقراطية بسبب غياب الأحزاب السياسية البديلة في بعض الحالات، فإن ذلك كان مبررا لحدوث الانقلابات العسكرية وظهور الجيش كعامل سياسي كبير في السياسة الإفريقية. فقد جاء تبرير انقلاب 1966 العسكري في غانا -على سبيل المثال- على أساس أن الجيش والشرطة كانا الوسيلة الوحيدة المتاحة للإطاحة بالدكتاتور.[[13]](#footnote-14)

كما أن الضعف العام لمؤسسات الدولة القائمة في إفريقيا تعدّ عاملاً مشجعاً على التدخل العسكري. فهنتغتون Huntington مثلاً، يقول أن تدخل العسكر لا يحدث لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل، ولكن لغياب أو ضعف، المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع.[[14]](#footnote-15)

فغياب المؤسسية إذن، هي السمة المعتبرة في كثير من مؤسسات الدولة في إفريقيا، لارتباطها بانحيازات عرقية وقبلية وطائفية من ناحية، وإخفاق إداري من ناحية أُخرى، ناهيك عن تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة. وقد مهّد هذا الضعف العام لمؤسسات الدولة في إفريقيا للمؤسسة العسكرية، لشغل حيّز معتبر في الواقع السياسي الإفريقي، لما لها من حيازة القدر الأكبر من السلاح.

وقد تمكن هنتنغتون - من خلال النموذج الذي وضعه- من تفسير الظروف التي دفعت الجيش الأوغندي لأن يلعب دورا سياسيا نشطا في الحياة السياسية الأوغندية. وتستند ورقته إلى أن تولي هذا الدور جاء نتيجة فشل القيادات السياسية الأوغندية المتعاقبة في إيجاد طرق مؤسسية متفق عليها لحل الصراع بالوسائل السلمية. [[15]](#footnote-16)

1. **العوامل الاقتصادية:**

أكد بعض الدارسين على وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة وبين احتمال التدخل العسكري فيها، فكلما كانت الدولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، كلما قل احتمال تدخل العسكريين في سياستها، وبالمقابل كلما كانت الدولة أقل تقدما من الناحية الاقتصادية كلما زادت فرص تدخل العسكريين في سياستها. [[16]](#footnote-17)

والأمثلة على ذلك في إفريقيا كثيرة، فالتدخل العسكري الذي قامت به المؤسسة العسكرية في توجو (جانفي 1963) كان بسبب السياسة التقشفية التي اتبعها الرئيس سيلفانوس أوليمبيو، وكان الجيش أحد ضحاياها.[[17]](#footnote-18)

كما أن انخفاض الأسعار العالمية للكاكاو في الخمسينات والستينات والذي كان له أثر سيء على الاقتصاد الغاني وتعطيل برامج التنمية التي وضعها الرئيس نكروما، مهّد لتدخل العسكريين والإطاحة بنظامه في 24 فيفري 1966، وكذلك فإن انتكاسة الديمقراطية في نيجيريا والإطاحة بنظام الرئيس شاجاري بانقلاب عسكري في 31 ديسمبر 1983، ترجع بصورة كبيرة إلى تدهور الاقتصاد الذي يعزى بدوره- بشكل أساسي- لانخفاض أسعار البترول وانخفاض الطلب عليه، حيث أن البترول يشكل عماد الاقتصاد النيجيري، فهو يمد البلاد بنحو (90%) من عملاتها الصعبة، وقد أسهم الكساد العالمي في خفض الطلب على صادرات نيجيريا الأخرى مثل الكاكاو والمطاط، وهو نفس الأمر الذي دفع الرئيس السابق شاجاري بفرض إجراءات تقشف صارمة في الميزانية التي قدمت للبرلمان قبل يومين من إعلان الإطاحة به. [[18]](#footnote-19)

وفي كوديفوار، على الرغم من حياة الترف والبذخ التي اتسم بها نظام حكم ياميوغو، فإنه انتهج سياسات تقشفية قاسية، الأمر الذي أدى إلى أعمال احتجاجية كبرى من قبل الحركات العمالية والنقابية في البلاد. لقد كانت هذه الاضطرابات كافية لاستدعاء الجيش من أجل التدخل والاستجابة لمطالب الجماهير بالإطاحة بدكتاتورية أول رئيس منتخب للبلاد. وبالفعل في مساء 03 جانفي 1966 استجاب العقيد سانغويلي لاميزانا لنداء الجماهير وقام بعزل الرئيس ووضعه قيد الإقامة الجبرية ليصبح بذلك أول رئيس عسكري للبلاد بعد الاستقلال، وليمهد الطريق أمام سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة التي صاغت المشهد السياسي لكوديفوار في مرحلة ما بعد الاستقلال. [[19]](#footnote-20)

1. **الفساد:**

عادة ما يبرر العسكريون استيلاءهم على السلطة بتفشي الفساد في الحكم والإدارة. ويعلنون أنهم جاءوا للسلطة بهدف تطهير الدولة من الفساد وإعادة النظام والقانون، وعلى أساس إعلان نية العسكريين بالطبيعة المؤقتة لنظامهم. [[20]](#footnote-21)

ففي غانا أكد الجنرال "انكراه" في تبريره للانقلاب الذي أطاح بالرئيس كوامي نكروما عام 1966 "هذه الخطوة الجسورة قد اتخذت بسبب عدم توافر وسائل أخرى تعيد إلى الشعب الغاني نِعم الحرية والعدالة والرخاء، وهي تلك التي ناضلنا من أجلها طويلا، فالقوات المسلحة والبوليس في غانا قد تحركا وفقا لتقليد قديم يؤمن به الشعب الغاني، ويقضي ذلك التقليد بأن الزعيم الذي يفقد ثقة وتأييد شعبه ويلجأ إلى الاستخدام التعسفي للسلطة ينبغي الإطاحة به" ، وهاجم انكراه نظام حكم نكروما ووصفه بسوء الإدارة والفساد وغياب الحريات الشخصية. [[21]](#footnote-22)

 كما أن كلا الانقلابين اللذين وقعا ضد الجمهوريتين الأولى والثانية في نيجيريا أخذا على المدنيين إفراطهم في الرشوة والفساد السياسي، حيث جاء في البيان العسكري للانقلاب الأول في جانفي 1966 " إن أعداءنا هم الانتهازيون السياسيون والمحتالون في المناصب العليا والدنيا في الحكومة الغارقون في الرشوة، الطالبون 10% من كل شيء ".[[22]](#footnote-23)

كما اعتبر العسكريون في نفس الدولة أن الأسباب الحقيقية وراء الإطاحة بنظام حكم يعقوب جوون عام 1975، تتمثل في سوء الإدارة عقب انتهاء الحرب الأهلية وانتشار الفساد من طرف الحكام العسكريين السابقين الذين قاموا بإدارة ولاياتهم كما لو كانت مقاطعات خاصة بهم .[[23]](#footnote-24)

 وفي سيراليون، أعلن الكابتن فالنتين ستراسر قائد الانقلاب العسكري على الرئيس جوزيف مويموه في أفريل 1992، أن التدخل العسكري جاء لتنظيف البيت من الداخل والتخلص من الفساد الذي اجتاح البلاد. وعلى هذا الأساس أصدر الحكومة العسكرية مرسوم " تجميد الأموال والعقارات لعام 1992" الذي ترتب عنه تجميد أموال وعقارات وزراء وسياسيين سابقين يعتقد أنهم أثروا أنفسهم على حساب المصلحة العامة.[[24]](#footnote-25)كما أسست ثلاث لجان للتحقق في الأنشطة المالية للوزارات السابقة والشركات الكبرى والمؤسسات العامة والموظفين العموميين..[[25]](#footnote-26)

وذكرت القوات المسلحة السودانية بعد الانقلاب على حكم البشير، أنّ اللجنة الأمنية العليا تابعت منذ فترة طويلة، ما يجري في مؤسسات الحكم من فساد وسوء الإدارة، وأنّ أفراد الأجهزة الأمنية عاشوا ذات الفقر الذي عاشه الشعب السوداني، وأنّ صبر أهل السودان يفوق قدرة البشر.[[26]](#footnote-27)

1. **العوامل الإثنية:**

تلعب العوامل "القبلية" أو العرقية دورا هاما في قيام كثير من الانقلابات العسكرية وكذلك الانقلابات المضادة، فسيطرة جماعات عرقية معينة على مقاليد الحكم، دفع إلى وجود صياغة متوترة لنمط العلاقات الاجتماعية في الدولة الإفريقية الحديثة والتي وجدت صدى لها داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثم قامت الكثير من حركات تدخل العسكريين في السياسة كرد فعل لهذه النزاعات القبلية والإثنية.

أثبتت دراسة Shabati Eric أن 27 % من الانقلابات العسكرية في إفريقيا كان وراءها شعور المدبرين بأن قبائلهم مضطهدة، وكذلك أثبت شاباتي أنه من بين 32 حالة محاولة انقلابية تعرض لدراستها في إفريقيا تبينت النزعات العرقية في 12 منها بينما ظهرت بصفة أقل في أكثر من ست حالات. [[27]](#footnote-28)

وتعد نيجيريا نموذجا صارخا لبيان أهمية دور النزعات القبلية الاجتماعية والإثنية في محاولات التدخل العسكري في شؤون المجتمع، فالانقلاب الأول قاده شباب ضباط الإيبو في منتصف جانفي 1966 وسلموا السلطة للجنرال إيرونزي. [[28]](#footnote-29) وقد أدى غياب الضباط الشماليين عن هذا التمرد إلى تعرضه للانتقاد بوصفه بأنه فئوي، وذو دوافع إثنية، ولم يشارك الضباط الشماليون في هذا المخطط، حيث كانوا على درجة معقولة من الراحة المادية في الجيش، لأن معظمهم كانوا منتفعين بحماية أقربائهم من السياسيين في الحكومة، وأهم من ذلك كله أن الجيش كان جزءا من المجتمع النيجيري، وفي وضع تتنافس فيه الجماعات الإثنية والموارد الوطنية وحيث كانت السيطرة للشمال في هذا التنافس، فقد كان الضباط الشماليون مضطرين إلى تأييد نخبتهم السياسية في مقابل محاباتهم. ومن ثم جاء الانقلاب المضاد في جويلية 1966 لاستعادة سيطرة الشماليين على الحياة السياسية النيجيرية وللثأر لمصرع قيادتهم المدنية والعسكرية، وقد أدت الأزمة التي أعقبت هذا الانقلاب إلى الحرب الأهلية بين الإقليم الشرقي وباقي الاتحاد النيجيري .[[29]](#footnote-30)

وفي الصومال، وعلى الرغم من خطاب سياد بري الاشتراكي فقد اعتمد انقلاب عام 1969 على تحالف رسمي بين ثلاث عشائر من قبيلة الـ Darod عشيرة الرئيس سياد الـ Marehan وعشيرة الأوجادين من ناحية أمه وعشيرة Dulbahante التي ينتمي إليها زوج ابنته الذي شغل منصب رئيس جهاز الأمن القومي الذي يهابه الكثيرون. وهذه الثلاثية القبلية التي يشار إليها اختصاراً بحروف MOD كانت عنصرا كامنا ما بين 1969 و1978.[[30]](#footnote-31)

وفي غانا، قام رولنجز بتشكيل كتيبة قوات الاحتياط Forces Reserve Battalion وكان غالبية أعضاء هذه الكتيبة من أبناء جماعة الإيوي، وكان لهذه القوات وضعًا مميزًا يفوق وضع الجيش النظامي، حيث كان المقصود من إنشائها تحجيم قدرة الجيش على التدخل في الشأن السياسي من خلال انقلاب جديد.[[31]](#footnote-32)

وكذلك بعد قيام انقلاب عايدي أمين في أوغندا (1971) ضد ميلتون أوبوتي زالت سطوة ونفوذ قبيلتي الأتشولى ولانجا– وهما قبيلتي أوبوتى– حيث قام الجنرال أمين بتعيين أفراد قبيلة الكاكوا وعدد من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له في المناصب الرئيسية في الجيش والحكومة.

وفي عام 1974 كان تدخل الضباط الإثيوبيين للإطاحة بالنظام الأوتوقراطي الإقطاعي للإمبراطور هيلاسلاسي، من أهم دوافعه التخلص من السيطرة الأمهرية على البلاد، ويمكن القول أيضا أن انقلابات داهومي (بينين حاليا) في 1963،1965،1967، 1968، 1969، 1972، تقوم أيضا على اعتبارات عرقية. [[32]](#footnote-33)

وكذلك محاولة الانقلاب العسكري الدموية في الكاميرون (أفريل 1984) والتي كانت – ولو جزئيا- بمثابة رد فعل لقرار الرئيس "بول بيا" بإبعاد رجال القبائل الشمالية من قوات الحرس الجمهوري.[[33]](#footnote-34)

وفي السودان، قام بالانقلابات العسكرية الثلاثة، في 1958، 1969، 1989، ضباط عرب من الشمال، ولم يكن بينهم في البداية ضابط واحد ينتمي إلى الجنوب غير المسلم.[[34]](#footnote-35)

1. **العدوى:**

لقد حظيت ظاهرة العدوى بدراسة واهتمام عدد كبير من الدارسين واعتبروها أساس سيل الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ولاسيما جنوب الصحراء، ويعني تأثير العدوى بإيجاز شديد أن نجاح العسكريين في دولة ما في القيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة يشجع ويحفز العسكريين في دول أخرى على القيام بانقلاب عسكري وهكذا دواليك.

ومما ساعد على تعظيم أثر متغير العدوى في عقد الستينات أن أكثر من الضباط الذين قاموا بانقلابات عسكرية حينئذ كانوا يشتركون في خلفياتهم التعليمية حيث تلقوا تعليمهم غالبا في نفس الأكاديميات في بريطانيا وفرنسا.[[35]](#footnote-36)

وكمثال على ذلك، كان للإطاحة بالحكومة المنتخبة من قبل موبوتو الأثر الأكبر في نفوس الضباط النيجيريين والغانيين الذين يخدمون في جيش الكونغو، وقد شاهدوا الدور الذي لعبه الجيش في الاستيلاء على السلطة مما شجعهم على الاستيلاء على السلطة في بلدانهم فيما بعد.[[36]](#footnote-37)

كما أعقب الانقلاب الناجح في توجو 1963 بعدة أسابيع اعتقال الكولونيل "طومسون" قائد الحرس الليبيري بتهمة تدبير انقلاب عسكري، حيث صرح بأنه " إذا كان 250 جندي توجولي قد تمكنوا من الإطاحة بحكومتهم فإن الجيش الليبيري الذي يبلغ 5000 جندي باستطاعته الاستيلاء على السلطة بسهولة. [[37]](#footnote-38)

كما شهدت ست دول في غرب ووسط إفريقيا وهي، مالي، غينيا، بوركينا فاسو، تشاد، [النيجر](https://www.france24.com/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%BA/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1/)، و[الغابون](https://www.france24.com/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%BA/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86/) ثمانية انقلابات في غضون ثلاث سنوات، منذ 2020 وحتى 2023.

1. **العوامل الخارجية:**

لا يمكن بحال إنكار التورّط الدولي في مسار عملية الانتقال السياسي عبر المؤسسة العسكرية في إفريقيا، وهو التورّط الذي يتخذ صورة دائمة، كالقواعد العسكرية الغربية في عدد من البلدان الإفريقية، أو التدخّل المؤقّت لدعم طرف سياسي على آخر.[[38]](#footnote-39)

فانقلاب موبوتو على باتريس لوممبا عام 1960 كان بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية جزاء تطلعات لوممبا الشرقية، وأيضا يدخل في هذا الإطار سقوط كوامي نكروما في غانا، كما يعزى سقوط جان فيدال بوكاسا في إفريقيا الوسطى إلى المخابرات الفرنسية.[[39]](#footnote-40)

وفي تحليل للخبراء المتخصصين بأمن الساحل الأفريقي للانقلاب العسكري الأخير في مالي (2021)، اعتبروا أن ما جرى هو صراع نفوذ بين فرنسا وروسيا خاصة بعد عودة الروس بقوة لإفريقيا، وكون أن رئيس الانقلاب (غويتا) وبعض الضباط تلقوا تدريبات في روسيا عام 2019 إضافة إلى أن موسكو لم تدن الانقلاب من أساسه.[[40]](#footnote-41)

 خلاصة القول أن تعدد واختلاف العوامل الدافعة لتدخل العسكريين في السياسة الإفريقية يضع صعوبة أمام التعميم ووضع نظرية عامة للتدخل. فطبيعة التدخلات العسكرية تتغير من حالة إلى أخرى، فحالة نيجيريا مثلا لا تشبه إطلاقا حالة السودان وبوركينافاسو وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى. فلكل انقلاب عسكري سواء في دول مختلفة أو في الدولة الواحدة، دوافعه وأسانيده، قد يبرز بينها أثر العوامل الإثنية والقبلية (كانقلابي نيجيريا 1966) أو أثر العوامل الاقتصادية التي حركت العسكريين للإطاحة بكثير من الأنظمة (في غانا مثلا ضد نكروما 1966 وفي نيجيريا ضد شاجارى 1983) أو أثر الأزمات السياسية كالانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة وإشكالية الخلافة السياسية ولاسيما بعد غياب نمط الزعامة الكاريزمية ( ولعل ذلك ما يميز أول انقلاب عسكري ناجح في غينيا بعد وفاة سيكوتوري مارس 1984). [[41]](#footnote-42)

**رابعًا: الانقلابات العسكرية كتهديد لأمن الدول في إفريقيا:**

اتجهت بعض الدراسات لقياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية، وانتهت إحدى تلك الدراسات إلى أن أداء الحكومات العسكرية أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقًا لأربعة مؤشرات هي مستوى شرعية النظام، وغياب الحكم القسري، والحدّ من العنف، والاستجابة للرغبات الشعبية. وكذلك حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية قياس مدى الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد، ومن ضمن أولئك دراسة فاينر عام 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدوم هاوس واستخلصت أن 34 من الحكومات العسكرية من أصل 36 حكومة عسكرية، أي 94% مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية.[[42]](#footnote-43)

وبشكل عام، فإن خبرة النظم العسكرية في إفريقيا تؤكد أن هذه الأنظمة قد فشلت في إحداث أي تنمية حقيقية، كما أنها لم تستطع الوصول بالشعوب إلى حالة البناء القومي. [[43]](#footnote-44) ولم تظهر جميع الإحصاءات المتعلقة بإنجاز مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري أي دليل على أن الحكم العسكري قد حقق تأثيرا إيجابيا على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأسانيد الأساسية لاستيلاء العسكريين على السلطة، فكثير من الحكومات العسكرية لم تدخل أي تحسين واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أن إنجاز النظم العسكرية فيما يتعلق بمواجهة وحسم المشكلات لم يكن أحسن بكثير مما تحقق على يد النظم المدنية، بل إن الأستاذ علي مزروعي يصل إلى ما هو أبعد من ذلك حيث يؤكد على أن العسكريين أكثر تقليدية من المدنيين وأكد وجهة نظره هذه من خلال دراسة مستفيضة عن الخبرة الأوغندية في عهد عايدي أمين. [[44]](#footnote-45)

وقد ظهرت مظاهر الفشل في الحكومات العسكرية التي أثرت بشكل أو بآخر على أمن الدول في إفريقيا من خلال:

**أولاً:** تركيز السلطة في أيدي الحكام العسكريين وإيقاف الحقوق والحريات السياسية وإعلان الحظر على النقابات والأحزاب وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي كما تم فرض القيود الصارمة على الأنشطة السياسية وإغلاق الصحف أو السيطرة عليها. واستخدام أساليب التطهير المختلفة سواء داخل الجيش أو المجتمع وقد وصل الأمر إلى حد تشكيل فرق إعدام خاصة لتصفية الخصوم والمعارضين السياسيين جسديا، مستخدمين في ذلك كافة وسائل القمع المملوكة لديهم وهو الأمر الذي أدى إلى السخط العام وعدم الرضا، وتحول الجماعات المعارضة إلى استخدام قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم للنظام الحاكم. [[45]](#footnote-46)

وتطرح زائير في ظل نظام موبوتو أفضل مثال على تركيز السلطة في أيدي النخبة العسكرية والقضاء على المعارضة، إذ اتبع موبوتو أسلوب التطهير وتصفية مناهضيه والتخلص منهم سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وقام بتأسيس نمط من الحكم الأوتوقراطي في زائير حيث أضحت كافة المؤسسات والمراكز السياسية الهامة في الدولة تخضع لإشرافه المباشر.[[46]](#footnote-47) وفي نيجيريا واحدة من ملامح فترة الحكم العسكري الممتدة فيها هي أولا زيادة تمركز السلطة في الحكومة الفيدرالية ثم تدريجيا تشخيص السلطة في الحاكم العسكري.[[47]](#footnote-48) وفي أوغندا، ركز عايدي أمين جميع السلطات في يديه مستخدما في ذلك وسائل القوة المادية وحملات التطهير في الجيش والبوليس وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى في أوغندا.[[48]](#footnote-49)

**ثانيـاً:** فشل الحكم العسكري في مشاريع التنمية والبناء القومي، حيث اقتصرت النتائج الاقتصادية الاجتماعية الإيجابية في ظل الحكم العسكري على قليل من الدول النفطية.

وقد بين ديكالي Samuel Decale عدم أهلية العسكريين لإحداث أي تقدم اقتصادي، إذ مثلوا دائما نوعا من الرجوع إلى وتيرة الاستعمار أو استمرارية لسياسات الحكم المدني المخلوع من حيث الغش والفساد السياسي، ولم تتحقق تلك الوطنية التي ترقبها الأكاديميون من الحكم العسكري، بل كانت علاقات العسكريين بــ"الميتربول" أوثق من علاقاتهم بمواطنيهم.

ويمكن القول أن العسكريين يعملون عقب نجاح الانقلاب على تحقيق مصالحهم الجمعية وزيادة مخصصاتهم المالية وهو الأمر الذي يترتب عليه تفاقم المشكلات التي أدت أصلا إلى الانقلاب مما يمهد الطريق أمام انقلاب مضاد أو حكم عسكري متسلط أو تسليم السلطة لحكومة مدنية - وهذا أمر غير شائع- وعودة العسكريين إلى ثكناتهم. [[49]](#footnote-50)

ففي نيجيريا مثلاً، شرع الرئيس بابا نجيدا، وبعض من أفراد أسرته وكبار ضباط الجيش في تحقيق تراكم للثروات الخاصة بغير قيود وذلك على حساب الأمة، فقد قيل أن زوجته ميريام Miriam بلغت ثروتها ما يقدر بنحو 8 بليون دولار أمريكي، أما بابا نجيدا فبلغت ثروته ما يقدر بـ 30 بليون فرنك فرنسي ولا يدخل في ذلك الأموال والممتلكات التي جمعها في نيجيريا.[[50]](#footnote-51)

**ثالثـاً:** الاستعانة بالمدنيين الذين انقلب عليهم العسكر أو تسليم السلطة لهم بعد العجز عن إدارة شؤون الدولة. فتجربة العسكريين الإفريقيين تبدو أنها تشبه تجربة كمال أتاتورك التي تفرض إعطاء مجال أرحب للمدنيين داخل السلطة دون أن يتخلوا عن البقاء في رأس هرم هذه السلطة.[[51]](#footnote-52) وسبب ذلك أن بعض صانعي الانقلاب لا يملكون استراتيجية متكاملة بشأن إدارة شؤون البلاد بعد توليهم السلطة ومن ثم يجد هؤلاء أنفسهم يعتمدون بصورة تكاد تكون كاملة على البيروقراطيين والتكنوقراط الذين تولوا من قبل مسؤولية كثير من أمور الإدارة والتخطيط الحكومي. [[52]](#footnote-53) مما جعل التغيير يحدث في القمة وليس في أجهزة الحكومة ولا سياساتها، ولعل الشاهد هنا ما حدث في أوغندا عام 1985 حينما اعتمد الرئيس تيتو أوكيلو على وزراء نظام أبوتي الذي انقلب عليه، حيث تولى نائب الرئيس المخلوع الوزارة الجديدة. [[53]](#footnote-54) ويدخل في هذا الإطار تناقل بعض الوجوه السياسية في كل الحكومات العسكرية والمدنية مثل الدكتور أبو صالح في السودان، وبلو بوبا ميكري في الكاميرون.

**رابعـاً:** تكريس الانقسامات الإثنية والقبلية، حيث عكست المؤسسة العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء الواقع الإثني في تركيبتها، فهي لا تتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش في البلد المحدد، وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة. فقد أثبتت الدراسة التي قام بها شاباتي إيريك Shabati Eric أنه من ضمن ثلاثين مؤسسة عسكرية إفريقية فقط عشر منها يوجد فيها التوازن العرقي الاجتماعي.[[54]](#footnote-55) ففي نيجيريا مثلا، قبل وقوع الانقلاب العسكري الأول (15 جانفي 1966) كان أكثر من نصف ضباط الجيش النيجيري (27 من بين 53 ضابطا من رتبة رائد فما فوق) من أبناء الإيبو (الإقليم الشرقي) في حين أن غالبية الجنود كانت من الإقليم الشمالي. وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الإيبو في الجيش عاملا إضافيا للتوتر بين الأقاليم الذي كان له انعكاساته في الانقلاب العسكري الأول وفي الحرب الأهلية.[[55]](#footnote-56)

**خــاتمة:**

حاولنا في هذه الورقة دراسة تأثير تدخل الجيش والانقلابات العسكرية في إفريقيا على أمن دولها وتوصلنا إلى النتائج التالية:

* لعبت الجيوش أدوارا أساسية في أغلب البلدان الإفريقية، فوقفت مواقف مختلفة من النظم الحاكمة تراوحت بين التحيز للنظام الحاكم وبين العمل على دعم المعارضة والانقلاب عليه، واختلف حجم التدخل في كل منها باختلاف الحالة والدور والمكانة التي كان يلعبها الجيش منذ الاستقلال.
* إن دوافع الانقلابات العسكرية كثيرة ومتنوعة، بعضها يعود إلى البيئة الداخلية وما فيها من إغراءات تشكل عوامل دفع للانقلاب، أما البعض الآخر فمرتبط بظروف البيئة الخارجية وما تمارسه من ضغوط على النظم السياسية الإفريقية ودعم للانقلابات العسكرية فيها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تقليص أو إلغاء أي منها لأن الواقع يشير فقط إلى غلبة عامل من بين هذه العوامل في انقلاب عسكري، وغلبة عوامل أخرى في انقلاب أو انقلابات عسكرية أخرى.
* إن تعدد واختلاف العوامل الدافعة لتدخل العسكريين في السياسة الإفريقية يضع صعوبة أمام التعميم ووضع نظرية عامة تفسر التدخل. فطبيعة التدخلات العسكرية تتغير من حالة إلى أخرى، فحالة نيجيريا مثلا لا تشبه إطلاقا حالة السودان وبوركينافاسو وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى. فلكل انقلاب عسكري سواء في دول مختلفة أو في الدولة الواحدة، دوافعه وأسانيده.
* من الواضح أن أنماط العلاقات المدنية العسكرية التي انتشرت في دول إفريقيا والتي تتميز بتدخل الجيش والانقلابات العسكرية قد استمرت في السيطرة على الواقع السياسي لهذه الدول وأضحت تمثل ملمحًا هامًا لها.. فكان للانقلابات العسكرية آثار سلبية على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن طبيعة النظم العسكرية في إفريقيا وما تتخذه من قرارات وتضعه من سياسات تنعكس بصورة أو بأخرى على هذه الدول، تعدٌ مصدر تهديد أساسي لأمنها بكل مستوياته.

**قائمة المراجع:**

1. **الكتب:**
2. إبراهيم نصر الدين، **مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**، ( القاهرة، (د.ن)، 1986).

أحمد أمل محمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015).

إسبر أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. ( سوريا: دار دمشق، ط 1، 1985).

1. الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول. ( بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر).
2. أوكانا ب. ايكبي، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية**. ( القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002).
3. بشارة عزمي، **الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية**، ط1. ( قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
4. حسين علي أحمد بدر الدين، **تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا السودان أنموذجا**. ( الخرطوم: المكتبة الوطنية، ديسمبر 2009).
5. حمدي عبد الرحمن، **الفساد السياسي في إفريقيا**. ( القاهرة، دار القارئ العربي، 1993).
6. حمدي عبد الرحمن ، **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**. ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996).
7. حمدي عبد الرحمن، **جيفارا الأفريقي: دراسة في الفكر السياسي لتوماس سانكارا**. ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد).
8. حمدي عبد الرحمن حسن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**. (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015).
9. دانيال ث. باخ وآخرين، **الدول والمجتمعات في إفريقيا الفرانكفونية**. (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان).
10. عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. ( السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007).
11. عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011).
12. غيورغ،سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)**. ترجمة: عفاف البطاينة. ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2015).
13. لو امباي، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا ( مع التطبيق على نيجيريا)**. (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية).
14. محمد أحمد كرار، **الانقلابات العسكرية في السودان**. ( الخرطوم، دار الفكر، 1988).
15. نولي أكوديبا ، **الحكم والسياسة في إفريقيا** ، الجزء الأول ، ترجمة: مجموعة من الباحثين. ( القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).
16. نولي أكوديبا ، **الحكم والسياسة في إفريقيا** ، الجزء الثاني ، ترجمة: مجموعة من الباحثين. ( القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).
17. **المقالات في المجلات:**

السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية". **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 13، (سبتمبر 2012).

1. **المقالات على مواقع الانترنت:**
2. حسن علي الساعوري، "العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية". في: [**https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html**](https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html)
3. خصروف محسن، "الظاهرة العسكرية في الوطن العربي". في: [**http://www.felixnews.com/news-1087.html**](http://www.felixnews.com/news-1087.html)
4. عمر محمد الصالح، "انقلابات متتالية وأزمات سياسية.. أين تتجه الأوضاع ؟ سؤال وجواب في مالي". في**:** [**https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/30**](https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/30)
5. كريستوفر جايلز وبيتر مواي، "انقلاب مالي: هل زادت وتيرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟". في: [**https://www.bbc.com/arabic/world-57327996**](https://www.bbc.com/arabic/world-57327996)
6. "القوات المسلحة السودانية: كان هناك فساد وسوء إدارة في مؤسسات الحكم": **https://www.elwatannews.com/news/details/4106974**

# "عراقيل الاحتراف العسكري في أفريقيا". في: <https://africacenter.org/ar/publication/obstacles-military-professionalism>

1. "عرض كتاب: الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية”. في: [**https://idraksy.net/the-strategic-logic-of-military-coups/**](https://idraksy.net/the-strategic-logic-of-military-coups/)
1. - عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول. بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر. ص 372. [↑](#footnote-ref-2)
2. - محمد أحمد كرار، **الانقلابات العسكرية في السودان**، الخرطوم، دار الفكر، 1988م، ص15. [↑](#footnote-ref-3)
3. - بشارة عزمي، **الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية**، ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017. ص 45. [↑](#footnote-ref-4)
4. - عرض كتاب: “الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية”: https://idraksy.net/the-strategic-logic-of-military-coups/ [↑](#footnote-ref-5)
5. - إسبر أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. ( سوريا: دار دمشق، ط 1، 1985).. ص. 39. [↑](#footnote-ref-6)
6. - حسين علي أحمد بدر الدين، **تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا السودان أنموذجا**. ( الخرطوم: المكتبة الوطنية، ديسمبر 2009).ص. 77. [↑](#footnote-ref-7)
7. - **نفس المرجع**. ص. 136. [↑](#footnote-ref-8)
8. - بشارة عزمي، مرجع سابق. ص ص46-47. [↑](#footnote-ref-9)
9. - كريستوفر جايلز وبيتر مواي، انقلاب مالي: هل زادت وتيرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟:https://www.bbc.com/arabic/world-57327996 [↑](#footnote-ref-10)
10. - كريستوفر جايلز وبيتر مواي، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-11)
11. - محسن خصروف، الظاهرة العسكرية في الوطن العربي. في: [**http://www.felixnews.com/news-1087.html**](http://www.felixnews.com/news-1087.html) [↑](#footnote-ref-12)
12. - حمدي عبد الرحمن ، **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**. ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996). ص 22. [↑](#footnote-ref-13)
13. - وايناندي بيتر ، " الديمقراطية ودولة الحزب الواحد: الخبرة الإفريقية، ترجمة هالة جمال ثابت". في كتاب: نولي أكوديبا، **الحكم والسياسة في إفريقيا** ، الجزء الأول ، ترجمة: مجموعة من الباحثين. ( القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).

ص 160. [↑](#footnote-ref-14)
14. 4- حسن علي الساعوري، العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية. في: [**https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html**](https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html) [↑](#footnote-ref-15)
15. - دان مودولا، " دور الجيش في المجتمع: دروس من أوغندا"، ترجمة: هالة جمال ثابت. في كتاب: نولي أكوديبا، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، مرجع سابق. ص 203. [↑](#footnote-ref-16)
16. - حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، مرجع سابق. ص ص15- 16. [↑](#footnote-ref-17)
17. - عبد الحليم أميرة، الحكم في إفريقيا: "من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي". في: [**http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319**](http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319) [↑](#footnote-ref-18)
18. - حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)**،** مرجع سابق. ص 31. [↑](#footnote-ref-19)
19. - حمدي عبد الرحمن، **جيفارا الأفريقي: دراسة في الفكر السياسي لتوماس سانكارا**. ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد). ص 58. [↑](#footnote-ref-20)
20. - حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 59. [↑](#footnote-ref-21)
21. - **نفس المرجع**. ص. 128. [↑](#footnote-ref-22)
22. - **نفس المرجع**. ص. 117. [↑](#footnote-ref-23)
23. - حمدي عبد الرحمن، **الفساد السياسي في إفريقيا**. ( القاهرة، دار القارئ العربي، 1993).. ص.96. [↑](#footnote-ref-24)
24. - حمدي عبد الرحمن، ( **الفساد ...)، مرجع سابق**. ص ص.123-124. [↑](#footnote-ref-25)
25. - ماجيايلي.س.فايل، الجيش والمجتمع المدني في سراليون، ترجمة هالة جمال ثابت. في كتاب: نولي أكوديبا، **مرجع سابق**. ص.246. [↑](#footnote-ref-26)
26. - "القوات المسلحة السودانية: كان هناك فساد وسوء إدارة في مؤسسات الحكم": **https://www.elwatannews.com/news/details/4106974** [↑](#footnote-ref-27)
27. - لو امباي، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا ( مع التطبيق على نيجيريا).** ( السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية).. ص ص. 139، 140. [↑](#footnote-ref-28)
28. - **نفس المرجع**. ص ص. 34-36 . [↑](#footnote-ref-29)
29. - أوكانا ب. ايكبي، " الأبوية والنظم العسكرية في نيجيريا"، في كتاب: أوكانا ب. ايكبي، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: **النهضة الإفريقية**. ( القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002). ص ص.195، 196. [↑](#footnote-ref-30)
30. - حسين م آدم، " الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال". في كتاب: نولي أكوديبا، ج 2، ترجمة: مجموعة من الباحثين. ( القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003). ص. 633. [↑](#footnote-ref-31)
31. - أحمد أمل محمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015). ص. 489. [↑](#footnote-ref-32)
32. - حمدي عبد الرحمن حسن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص34،35. [↑](#footnote-ref-33)
33. - نفس المرجع. ص. 56. [↑](#footnote-ref-34)
34. - عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011).. ص. 182. [↑](#footnote-ref-35)
35. -حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 60. [↑](#footnote-ref-36)
36. - عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. ( السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007). ص. 20. [↑](#footnote-ref-37)
37. -حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 60. [↑](#footnote-ref-38)
38. - السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية". **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 13، (سبتمبر 2012). ص ص. 48-50 [↑](#footnote-ref-39)
39. - لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 138. [↑](#footnote-ref-40)
40. #  - عمر محمد الصالح، انقلابات متتالية وأزمات سياسية.. أين تتجه الأوضاع ؟ سؤال وجواب في مالي. في: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/30>

 [↑](#footnote-ref-41)
41. -حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 62. [↑](#footnote-ref-42)
42. - عبد ربه أحمد، " العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي (دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة)". في كتاب:حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**. (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015). ص. 28. [↑](#footnote-ref-43)
43. - حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 79. [↑](#footnote-ref-44)
44. -حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 102، 103. [↑](#footnote-ref-45)
45. - **نفس المرجع**. ص. 139. [↑](#footnote-ref-46)
46. - حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص.94، 95. [↑](#footnote-ref-47)
47. - اديبايو. و. اوليوكوشى، " الاقتصاد والسياسة في عملية التحول النيجيرية"، في كتاب: أوكانا ب. ايكبي ،مرجع سابق. ص. 247. [↑](#footnote-ref-48)
48. - حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 79، 80. [↑](#footnote-ref-49)
49. - **نفس المرجع**. ص ص. 106، 107. [↑](#footnote-ref-50)
50. - أوكانا ب. ايكبي، **مرجع سابق**.ص. 203. [↑](#footnote-ref-51)
51. - مارتان ميشال، " الجيوش والسياسة: ‹‹ دورة حياة›› العسكرية في إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية". في كتاب: دانيال ث. باخ وآخرين، **الدول والمجتمعات في إفريقيا الفرانكفونية**. (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان). ص. 106. [↑](#footnote-ref-52)
52. - حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 102، 103. [↑](#footnote-ref-53)
53. - حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص ص. 79، 80. [↑](#footnote-ref-54)
54. - لو امباي، **مرجع سابق**. ص ص. 140،141. [↑](#footnote-ref-55)
55. - إبراهيم نصر الدين، **مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**، ( القاهرة، (د.ن)، 1986). ص. 21. [↑](#footnote-ref-56)